المحور الثاني: المخاطر طبيعة المجتمعات المعاصرة.

المحاضرة السادسة: تمثلات وتصورات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات.

- تمثلات وتصورات مخاطر صراع الإيديولوجيات حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

من السمات المهمة للمجتمع الإنساني؛ تباين الأفراد والجماعات والدول فيما تتبناه من أفكار وعقائد، فهذا المجتمع يقوم على هذا التفرد، ومن حق كل إنسان أن يعتنق الأفكار والمعتقدات التي يطمئن لها قلبه وعقله، وهذا الحق لا خلاف عليه؛ فهو حق راسخ ومتفق عليه في معظم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويتطلب هذا الحق قبول الآخرين وتسامحهم مع الأفكار التي تختلف عن أفكارهم ومعتقداتهم، وذلك حتى يستقيم العيش المشترك بين الأفراد ويستقر. غير أن الواقع، ومنذ بداية الاجتماع البشري، يؤشر إلى أن تباين الأفكار والمعتقدات بين البشر، كان يستخدم دوما كذريعة لتبرير الصراع، وتهديد أمن وسلامة الآخرين، ويمتلئ التاريخ الإنساني بالعديد من الممارسات المؤسسة على الصراع الإيديولوجي، فالكثير من دول العالم كانت تردد التهديد الشيوعي ومخاطره على المجتمعات، على الرغم من أن هذه الدول لم تحدد أبدا أي نوع من التهديد الإيديولوجي، أو الاقتصادي، العسكري، أو كلها معا.

ولقد كان هذا الصراع مصدرا من مصادر المخاطر في العديد من المجتمعات عبر فترات طويلة وفي الوقت الراهن يتم تداول مصطلح الإرهاب وما يمثله من تمثلات وتصورات مختلفة عن المخاطر، وعلى الرغم من غموض هذا المفهوم من خلال الاستخدام المتباين له، تم تدمير أمن العديد من المجتمعات والدول. ونؤكد هنا على أن الصراع الإيديولوجي، على مدار تاريخ البشرية، كان واحدا من مصادر تهديد الأمن في المجتمع الإنساني، وارتبط هذا الصراع بعديد من الحروب وموجات العنف والإرهاب، الذي كان من نتائجه تحطيم الأمن الحياتي برمته للعديد من الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولعل خير مؤشر ما نتابعه اليوم من مشاهد الهجرات القسرية، وحركة اللاجئين هربا من استفحال المخاطر في أوطانهم

ناهيك عن تشكل تصورات عناصر الاستبعاد الثقافي القائم على إنكار التنوع الثقافي الموجود داخل التركيبة البشرية للمجتمع من منطلقات إثنية، دينية أو لغوية جزء أساسيا منها، والتي ينتج عنها غالبا حالات من الغبن الاجتماعي، التمييز والتفرقة بين المواطنين، الإحساس بالاغتراب، تهميش الفئات الضعيفة وضياع مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي جميعها قضايا

خطيرة تتناقض مع الكرامة التي تمنحها حقوق المواطنة والديمقراطية، وتؤدي مباشرة إلى اهتزاز معايير الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى.

الأخطر من ذلك هو أن محاولات الاستيعاب والاحتواء بطريقة الدمج القسري والقهري سواء من خلال محاولة محو الخصوصيات الثقافية، أو إقحام سياسات جبرية تفرض نمطا من التجهيل وضرب الهوية اللغوية والدينية للجماعات الثقافية، قد تتطور غالبا لتصل لحد استخدام القوة والقمع لضرب حركاتها وأنشطتها، أو تفتيت وجودها وخلق الصراع بينهما، الأمر الذي يحولهم أداة طيعة بيد الحكام وأصحاب القوة والسلطة. وقد تصل أحيانا هذه المحاولات إلى حد خلق هواجس وأوهام ملفقة باتهامات عدم الولاء للدولة، كذريعة لممارسة التمييز ضدهم وسلب كافة حقوقهم، إنسانيتهم وأمنهم

كما يؤدي إنكار التنوع الديني واللغوي والحق في الهوية الدينية بين أعضاء الجماعة الواحدة، مع انتماء الأغلبية إلى دين معين، إلى ظهور أقلية أو أقليات دينية، دون أن يترتب عن مثل هذا الاختلاف صراع في كل الأحوال؛ ذلك أن وجود الأقليات الدينية إنما يعد ظاهرة طبيعية واعتيادية في معظم المجتمعات البشرية، نتيجة لوجود عدد من الأديان السماوية مثل: اليهودية والمسيحية والإسلام، وعدد لا يحصى من الأديان الوضعية كالهندوسية والبوذية والديانات السابقة عليها. ويمكن القول: أن تصنيف الأقليات وفق معيار الدين، لم يعد أمرا مألوفا في كثير من المجتمعات الغربية، وإن تضمنت مثل هذه المجتمعات عدة جماعات دينية؛ لا سيما وأن عامل الانتماء الديني سواء إلى دين الأغلبية أو الأقلية، لا يمكن أن يكون وراثيا في كل الأحوال، وإنما قد يكون مثل هذا الانتماء مكتسبا وبشكل طوعي حتى وإن كانت الحالة الأولى هي السائدة بحكم الانتماء إلى أسرة معينة.

مع ذلك، فقد وقفت دوافع وتصورات عديدة وراء وقوع انتهاكات لحرية الدين أو المعتقد الخاصة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية على اختلاف مناطق العالم؛ أين يحدث ذلك باسم ادعاءات الحقيقة الدينية أو الإيديولوجية، أو بدافع تعزيز التماسك الوطني، أو بحجة الدفاع عن النظام والقانون، أو حتى بالاقتران مع أجندات مكافحة الإرهاب... هذا وتشكل الدول المسبب الرئيسي لوقوع هذه الانتهاكات جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة من غير الدول، إلا أن الحالات الأكثر شيوعا هي التي يتسبب فيها الطرفان معا؛ ففي حين يتزايد احتمال ارتكاب الدول لهذه الانتهاكات عندما تتداخل أجندة محكمة للقانون والنظام، مع الدعوات السياسية المرتبطة بالهوية الوطنية، لتنتج في الأخير سياسات تقييدية تستهدف عادة أعضاء الجماعات الدينية أو العقائدية التي تميل أو يقال أنها تميل إلى تجنب رقابة الدولة، والتي ينظر إليها في الوقت ذاته على أنها لا تتناسب مع واقع التركيبة التاريخية والثقافية للبلد

كما وقفت دوافع وتصورات عديدة في انتهاكات وإنذار استخدام لغات الأقليات في المجالات العامة ما يزيد من التهميش الاجتماعي والسياسي للمتحدثين بها، هذا الوضع الذي يعاني منه على وجه الخصوص السكان الأصليون وأفراد المهاجرين، قد أدى إلى تقييد مقدرتهم على استخدام لغتهم الأم – مع قدرتهم المحدودة على تكلم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية إلى إقصائهم عن التعليم والحياة السياسية، والحصول على العدالة والاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، التي يتوقف التمتع بها على مدى انصهارهم في الثقافة المهيمنة ومن المؤشرات الواضحة على الانصهار الناجم عن الضغوط التي تفرضها سياسات التجانس اللغوي، بفعل نزوع الدولة نحو الدمج والاستيعاب القسري للتباينات الثقافية، ما تشهده لغات العالم من تقهقر مخيف وموت متسارع بمعدلات عالية جدا، وهو الأمر الذي نبه له اللغويون عندما رجحوا اختفاء نسبة كبيرة من لغات العالم أثناء القرن الواحد والعشرين، قد تبلغ نصف ما هو موجود حاليا؛ بحيث سوف لن يحظى سوى 19 بالمئة منها بمستقبل آمن.

بالاتساق مع ذلك، تشير الباحثة توف سكوتنابكنغاسToveScottnabKingas من أنصار الحقوق اللغوية للأقليات "أن معظم الجماعات اللغوية خلال المئة سنة المنصرمة أصبحت ضحية الإبادة اللغوية، التي أهلكت من اللغات ما يفوق معدل إهلاكها للبشر. ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في القضاء على أية منافسة محتملة على النفوذ السياسي والاقتصادي، حتى يتم بذلك التخلص من أية مطالب محتملة بحق إنشاء دولة أمة من قبل السكان الأصليين والأقليات". في ضوء هذه المعطيات، يمكن فهم حجم الضغوطات الكبيرة التي تواجهها هذه الجماعات، والتي تقودها إلى فقدان ارتباطها اللغوي بثقافاتها الموروثة، أو التنازل عنها مكرهة؛ وهو الأمر الذي يمكن تشبيهه ببداية الانتحار الثقافي، على اعتبار أن اللغة تشكل الأساس الثقافي لأي جماعة وقد لوحظ بأن هذه الضغوط تصل ذروتها أين يبلغ التنوع اللغوي أقصها، ففي إفريقيا جنوب الصحراء مثلا، التي تتواجد بها أكثر من 0899 لغة، تبقى مقدرة أناس كثيرين على استخدام لغتهم في التعليم والمعاملات مع الدولة محدودة بشكل كبير. وفي أكثر من 99 بلدا في المنطقة بتعداد سكاني يبلغ حوالي 815 مليون نسمة أي ما يعادل 59 % من مجموع سكان المنطقة تختلف اللغة الرسمية عن الرسمية الأكثر شيوعا بين الناس.

2- تمثلات وتصورات مخاطر الأزمات الاقتصادية، والاستهلاك، والفقر وانعدام المساواة حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الأزمات الاقتصادية، التي أدت إلى الاضطرابات المالية، وخلقت العديد من المشاكل الاقتصادية، وأدت إلى اختلال الاقتصاد العالمي، وما ترتب على ذلك من فقدان الدخل، واضطرابات مجالات العمل والتوظيف، وكل هذا وغيره خلق ظهور المخاطر وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. ولقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الأزمة المالية العالمية من بداية عام 2008 م أدت إلى أن تشهد عديد من بلدان العالم انخفاضا حادا في معدلات التنمية، وتفاقم المشكلات المرتبطة بندرة الوظائف وفقدان الدخل، وانتكاس الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، ومع ارتفاع أسعار السلع، خاصة الغذاء، عام 2008 م، تفجرت عديد من أعمال الشغب والاحتجاجات في أكثر من 12 بلدا في إفريقيا وآسيا، وهو ما جسد السخط الشعبي، والشعور بالافتقار إلى الأمن، وخلق هذا كله حالة من الاضطرابات السياسية واسعة النطاق يضاف إلى ذلك؛ أن تنامي مستويات الفقر وغياب العدالة، وانعدام المساواة في الاجتماع الإنساني، تمثل جميعها مخاطر شاملة لأمن الإنسان ولحياته ولقدرته على الفعل، كما أن الفجوات الكبيرة بين الأمم الغنية والفقيرة، تحمل إمكانية الانفجار الاجتماعي، كما أن ترك الفقراء بلا أمل، من أكثر مصادر المخاطر؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفويض أسس الاجتماع الإنساني برمته

هذا إلى جانب الاستبعاد والتهميش الذي يتعرض له أفراد الأقليات للتمييز على أساس منطلقات اللون أو الدين أو اللغة أو الاسم أو حتى محل الإقامة، لدى سعيهم للحصول على وظيفة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص، كما يفتقرون في كثير من الأحيان إلى التمثيل في نقابات العمال، ويشكلون هدفا للتمييز المهني، بل إنهم قد يعانون من أشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي واقتصاد الكفاف

وهذا ما تؤكده مجموعة بيانات الأقليات المعرضة للخطر، التي تقدر أن أكثر من 999 مليون المحفل شخص ينتمون إلى مجموعات تخضع لقيود تحول دون وصولها لمناصب أعلى بالمقارنة مع آخرين في الدولة بسبب هوياتها، وأن ما يقارب 999 مليون شخص ينتمون إلى مجموعات تواجه قيودا في الحصول على وظائف حكومية. هذه الإحصاءات المخيفة تعكس حقيقة مؤسفة تشهدها هذه المعمورة؛ وهي بالرغم من التنوع الكبير الذي تشهده دول اليوم، وضمها لهويات ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها البعض، إلا أن ذلك غالبا ما يحدث في عوالم مختلفة؛ فما يزال المواطنون السود في جنوب إفريقيا يكسبون نحو خمس دخل البيض، كما يعتقد الروما في تشيكيا وهنغاريا وسلوفاكيا أن انتماءهم الإثني هو السبب الرئيسي في عدم تمكنهم من العثور على وظائف عمل، وفي ساوباولو بالبرازيل، يتقاضى الرجال والنساء السود نصف الرواتب التي يتقاضاها البيض،

في حين تشهد غواتيمالا تداخلات واضحة بين مجموعات السكان الأصليين والاستبعاد الاجتماعي، وتوجد هذه الأنماط ذاتها في قطاعي الصحة والتعليم حيث الأعمار المتوقعة للسكان الأصليين أدنى من أعمار غير الأصليين

كما تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأشخاص من السكان الأصليين المنتشرين اليوم في العالم بحوالي 959 مليون شخص، وهم يمثلون أكثر من 8999 شعب مميز موزعين في أكثر من 59 بلدا. وبالرغم من أن الشعوب الأصلية تشكل 08 في المئة فقط من سكان العالم، فهي تشكل 18 في المئة من أكثر الأشخاص فقرا في العالم، لاعتمادها نسبيا على أنواع العمل الهش وغير المنظم

إلى جانب إنكار أو انعدام فرص الحصول على ضمان اجتماعي ملائم، والذي يؤدي لا محالة إلى تقويض إعمال العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تأسيسا على ذلك، فإن ضمان توافر مستوى معين من الحماية للأقليات يتيح لها ممارسة حقها الإنساني في الضمان الاجتماعي، سيشكل تحديا آخر ينبغي التصدي له في الجهود الرامية إلى تحسين المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة الاقتصادية، وتمتعها الكامل بالحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظرا لأن الأشخاص المنتمين إلى أقليات غالبا ما يكونون من بين المجموعات والأفراد الذين قد يواجهون مصاعب أكبر في ممارسة حقهم في الضمان الاجتماعي، فمن الضروري توجيه اهتمام خاص إلى قضايا الأقليات واحترام مبادئ عدم التمييز والمساواة والشفافية والمساءلة، في وضع ومراجعة وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المستدامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي

من جهة أخرى، التمييز القائم على الجنسية هو جانب واحد من جوانب التمييز المتعدد، الذي غالبا ما يعاني منه العمال المهاجرون، الواقع أنه من الصعب في ظروف عديدة تحديد ما إذا كان التمييز في المعاملة التي يلقاها العامل المهاجر، يستند حصار إلى جنسيته أو الوضع المتصور لجنسيته، أو إلى العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو غير ذلك من الأسباب المرئية، أو يكون راجعا لمجموعة من هذه العوامل. وتتضمن الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بنودا غير حصرية لمكافحة التمييز، يمكن توسيع نطاقها لتجريم التمييز غير المبرر بين الأشخاص استنادا إلى الجنسية. وعلى سبيل المثال فسرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1980، على أنها تحظر التمييز القائم على الجنسية، في حين أنها لا تشير صراحة إلى الجنسية كسبب للتمييز، وأصدرت المحكمة قرار يقضي بأن حرمان المهاجرين من إعانات الضمان الاجتماعي، لمجرد أنهم يحملون جنسية أجنبية، هو أمر غير قانوني وأضافت أنه ينبغي تقديم أسباب وجيهة جدا قبل أن تعتبر المحكمة أن وجود اختلاف في المعاملة يستند حصريا إلى الجنسية

3- تمثلات وتصورات مخاطر التغييرات المناخية والبيئة العالمية حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

لا شك في خطورة ما يحدث في العالم من تغييرات مناخية، وتحولات في البيئة الطبيعية من حولنا، وتهدد هذه التغييرات كل ظروف الوجود البشري على نطاق كبير، كما في حالة الدول التي يمكن أن تتعرض للغرق من خلال زيادات مستوى مياه البحار، والفيضانات التي حدثت في بنغلاديش خلال الأعوام القليلة الماضية، تعطي إشارة بسيطة إلى ما يمكن أن يصبح كارثة تنهي حياة الكثير من البشر مع هذا المد المتزايد.

يضاف إلى ذلك مجمل الأنشطة التي تسبب تغيرات جوهرية في المناخ، وذلك مثل: الإنتاج الضخم للغازات، وزيادة معدلات التلوث العالمي، وتنامي نسبة الغازات التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون، والأنشطة التي تعمل على تهديد الأرض بنقص نسبة الأوكسجين، والتأثيرات البيئية الواسعة لتآكل المساحات الخضراء، والقضاء على الغابات. ولعل خطورة هذه القضايا وتداعياتها، يجعل من الضروري عدها من أهم قضايا الأمن العالمي؛ لأنها لا تهدد دولة أو مجتمع بعينه، لكنها تهدد وجود البشر على هذا الكوكب وأمنهم كل ما سبق لا يشمل كافة التحولات والتغييرات والمخاطر التي تواجه فكرة أمن الاجتماع الإنساني، وتحدي العمران والحضارة في المجتمع البشري

كما أدى تشكل شبكة رهيبة من المشاكل البيئية التي تهدد استقرار المجتمعات البشرية، إن لم يكن وجودها نفسه، إلى انتشار الوعي بضرورة الالتفات إلى أوجه الترابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، والاعتراف بها أيضا؛ فمع أن الإثنين تطورا بصورة مختلفة عن بعضهما البعض، إلا أنهما يتقابلان في أوجه عدة: كالتنوع اللغوي، والثقافة المادية، والمعرفة والتكنولوجيا، وطرائق عيش الكفاف، والعلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، ونظم المعتقدات. ونظرا لأن أشكال التعبير والممارسات الثقافية عادة ما تأتي مقترنة بشروط بيئية، فإن أثر التغيرات البيئية لابد وأن يحمل معه نتائج خطيرة، تتضمن عمليات نزوح السكان الواسعة النطاق والتي تشكل تهديدا خطيرا لاستمرارية الثقافات والتنوع الثقافي في حد ذاته. هذا وتستند حدة الآثار الواقعة على نقل الثقافات في المناطق الريفية، وفي أوساط الأقليات المرتهنة بمناطق معينة، والمعرضة بشدة للأخطار الناتجة عن المشاكل البيئية، في ظل محدودية الاستجابة التقنية والعلمية المحضة للمستلزمات الإيكولوجية

إن مسألة اللاأمن الثقافي وخاصة فيما يتعلق بربطه بمسألة تغير المناخ هي قضية لم تثار حولها الكثير من الدراسات، فهناك أبحاث قليلة نسبيا تستكشف تغير المناخ كقضية أمنية عند وصف التهديدات للأمن الإنساني، وبشكل عام، فإن معظم نماذج تغير المناخ تتوقف زيادة الظواهر المتطرفة المرتبطة مع زيادة عدم انتظام وانخفاض القدرة على التنبؤ بأنماط الطقس. وفي هذا الصدد يقدم نوري وسينسي Nori – Sensi وصفا لبعض الآثار الشاملة لتغير المناخ: تغير أنماط هطول

الأمطار، مع زيادة التباين المتوقع وانخفاض توازنات المياه، وتحولات التنوع البيولوجي، والتغيرات في أنماط الرياح، إلى جانب المزيد من الفيضانات وموجات الجفاف المتكررة، التغيرات في التذبذات من الأحداث المتكررة مثل موجات الحرارة والأعاصير الاستوائية، وزيادة خطر الأمراض المعدية المنقولة بالنواقل الملاريا وحمى الضنك والأمراض التي تنقلها المياه باعتبارها نتيجة لانخفاض نوعية المياه، وارتفاع مستويات المحيطات، وسوء التغذية.

كل هذه الآثار الشاملة لتغير المناخ توحي بأن هذا الأخير قد يصبح واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين، لاسيما بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة أصلا لضغوطات هائلة، والتي ستلحق التأثيرات التراكمية لتغير المناخ على إمدادات المياه، وأنماط الأمراض، والنظم الزراعية، وقابلية المستوطنات الساحلية للسكنى، تأثيرات مدمرة بالنسبة لها. ولما كانت التصورات والممارسات الثقافية تنشأ في غالب الأحيان استجابة للأحوال البيئية، فإن احتمال حدوث اضطرابات بيئية واسعة النطاق قد يمثل تحديا ثقافيا كبيرا. خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية؛ لأن الأخطار الحادة التي تبدأ فجأة كالزلازل، التسونامي، أو الفيضانات... يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على تنوعها الثقافي، طالما أن أضرارها بالمراكز الثقافية والآثار الأساسية كالمعابد، المتاحف والمدارس... لا يحدث فقط انقطاعا مؤقتا في انتقال التقاليد والمعتقدات، بل قد يؤدي إلى حدوث انقطاع في ثقافات بأكملها هذا وقد باتت سبل العيش هي الأخرى معرضة للخطر في الأجلين المتوسط والطويل؛ بفعل تزايد حدوث الكوارث الضخمة العواصف والأعاصير والزوابع والعواصف الاستوائية... التي تسفر عن سلسلة من الأخطار البيئية الثانوية مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات، التي تحمل بدورها تأثيرات خطيرة ومتلاحقة على جميع جوانب الحياة، بما فيها الصحة العامة وتنوع الممارسات الثقافية، وبخاصة في حالة الأخطار الواسعة النطاق التي تبدأ ببطء، مثل أزمة المياه وتغير المناخ الذين بات يعترف بهما كمصدر محتمل للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعيين

على مستوى آخر، قد تؤدي العواقب البيئية لتغير المناخ، من بين أمور أخرى، إلى نزوح السكان على نطاق واسع الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار شديدة بالاستمرارية والتنوع الثقافيين؛ خاصة وأن ثقافة أفراد الشعوب الأصلية تظل مرتبطة بالمكان إلى حد كبير للغاية، فمنازلهم تصنع من مواد طبيعية متوافرة محليا، وينطبق الشيء نفسه على قدر كبير من ثقافاتهم المادية، كما ترتبط أيضا بالمكان قصصهم وأساطيرهم والصور الموجودة في لغاتهم. بناء على ذلك، يمكن أن يشكل النزوح الجبري أمرا ممرا من الناحية الثقافية، إلى جانب طرحه تحديات جديدة فيما يتعلق بالعيش معا، في ظل الاختلاط الجديد بين جماعات مختلفة من السكان. بهذه الطرق، يمكن أن يؤثر تغير المناخ تأثيرات خطيرا على نقل وتداول التراث الثقافي بين الأجيال، لاسيما في المناطق الريفية في

أوساط جماعات الأقليات المعرضة أصلا لضغوط نتيجة العولمة الاقتصادية، والزحف الحضري، وسنوات من التجاهل، أو حتى العداء من جانب أولئك الذين يتولون زمام الحكم والسياسات الثقافية.

كما يمكن القول: أن للتنوع الثقافي دور هام وإن كان لا يعطي حق قدره في أحيان كثيرة يجب أن يؤديه في معالجة التحديات الإيكولوجية وفي كفالة الاستدامة البيئية، وذلك فيما يتعلق بقضايا تتراوح من تآكل التنوع البيولوجي إلى تغير المناخ، وثمة إدراك وتصور متزايد لارتباط الممارسات الثقافية ارتباطا وثيقا بالسلامة البيئية، وذلك لأن تطور أي ثقافة ينشأ من التفاعل المستمر بين البيئة واحتياجات الإنسان. وتماما مثلما يمكن أن تتأثر الهوية الثقافية والاستقرار المجتمعي تأثرا قويا بالأحوال البيئية، فإن العوامل الثقافية يمكن أن تؤثر في سلوكيات المستهلكين، وقيمهم المتعلقة بالأشراف البيئي. وبهذا المعنى، تشكل الثقافة والتنوع الثقافي محركين أساسيين للتغير البيئي. هذا التصور عبرت عنه الشعوب الأصلية في العديد من ملتقياتها عبر أنحاء العالم، حين أبدت قلقها من إقصائها من المشاركة في السياسات الوطنية وفي إعداد البرامج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، وأبرزت انزعاجها من سريان المسلسل الدولي في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية، بدون فتح المجال لمساهمتها في بلورة المشهد الدولي بشأن القضايا المطروحة للنقاش. طبقا لهذا المقتضى من اللازم من وجهة نظر أخلاقية، حماية أجيال الشعوب الأصلية الحاضرة والمقبلة، وإشراكها في كل السياسات المرتبطة بتغير المناخ، وكل المشاريع والبرامج والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغيير الناجم عن الأنشطة البشرية.

والواقع أن احترام حقوق الشعب عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، هو جزء من احترام حقها في تقرير مصيرها، الذي بمقتضاه تقرر هذه الشعوب بكل حرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقد أظهرت التقارير الواردة من الشعوب الأصلية في منتدى الأمم المتحدة للشعوب الأصلية، في دورة مخصصة عنيت بالأراضي والموارد، أن ما تعاني منه الشعوب الأصلية يرجع بالدرجة الأولى إلى حرمانها من أراضيها ومواردها ومنافع بيئتها الطبيعية، كما تشير التقارير المتعلقة بتغير المناخ إلى أن استمرار حرمان الشعوب الأصلية من حقوقها في الأراضي والموارد، هو ما يجعلها أكثر عرضة لسلبيات ومخاطر تغير المناخ

وبعد هذا العرض لعدد من التمثلات والتصورات للمخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات؛ ينبغي الإشارة إلى أن تحليل أخطار مثل هذه التمثلات والتصورات ضمن علم الاجتماع المخاطر من خلال الأدوات النظرية والمنهجية له، مع الاعتماد على التراث البحثي السابق للدراسات المخاطر،

التي أنجزتها عدد من العلوم الاجتماعية في ظل التداعيات الخطيرة لمجمل الأخطار والمخاطر والأزمات التي تهدد المجتمع